ثانيا: فواعل الحكامة الرشيدة

1- الدولة ومؤسساتها(المركزية واللامركزية).

تهتم الحكومة بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء كما تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين وتهيئة البيئة المساعدة على التنمية، فالحكومة من خلال قيامها بصياغة سياساتها العامة وتنظيم شؤونها وممارسة الضبط السياسي والقيام بتنفيذ الوظائف العامة المنوطة بها، وتقوم الحكومة بعدة أدوار محددة تقوم بها وهي:

- الحكومة كصانع سياسة.
- الحكومة كممكن ويعني ذلك وضع الإطار العام بهدف تقديم خدمات ومنتجات القطاع العام والخاص وتحسين اختيارات المستهلك الحكومة كإصلاح: تقوم الحكومة بتدبير كافة عمليات الإصلاح وتقييم التجارب في عمليات الإصلاح فهي معنية أساسا بخلق المحيط السياسي والقانوني المشجع على استدامة دورها.

2- القطاع الخاص.

يُعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Private sector)، وهو قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات، والشركات التي يملكها أفراد بصفةٍ شخصيّةٍ، وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أيّة مؤسسةٍ من مؤسساتها. من التعريفات الأخرى للقطاع الخاص: هو مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها فردٌ، أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات، والمهارات المكتسبة سواءً بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهمُ القطاع الخاص بتوفيرِ الدخل للأفراد، من خلال وجود مجموعةٍ مِن فرص العمل ضمن المُنشآت الخاصة.

ويتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص لعل أهمها:

- يُعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام، ويشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي، والعالمي.
- يعتبر من المؤثرات المباشرة على القوى العاملة؛ إذ إنّ أية منشأة قطاع خاص تحتاج إلى نسبةٍ محددة من العمّال، والموظفين الذين يمتلكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود المنشأة.
- توفير رواتب، وبدائل للدخل بنسبٍ مرتفعة، ومناسبة للموظفين في مختلف مجالات العمل.
- وضع استراتيجيّات محددة لاتخاذ القرارات، وبعيدة عن أيّة إجراءات روتينيّة، وتؤدي إلى الحد من الوصول إلى أي قرارٍ مناسبٍ في بيئة العمل.
- تبنّي العديد من أفكار المشاريع المستحدثة، أو إعادة تصميم وتنفيذ المشاريع القائمة ممّا يُساهم في نُهوض، وتطور سوق العمل وزيادةِ كفاءتهِ في تحقيقِ العديد من النتائج الاقتصاديّة المفيدة.

ويلعب القطاع الخاص كفاعل مهم من فواعل الحكامة الرشيدة دور هام الى جانب الدولة التي تشكل أكبر قوة لتحقيق التنمية، بالإضافة الى المجتمع المدني لما له من أهمية في تفعيل التنمية خاصة على المستوى المحلي، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص

واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية من قبل العديد الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية تحسين مستوى الدخل، تحسين الخدمات، توفير فرص العمل...الخ.

3- المجتمع المدني: " Civil Society "

ان مفهوم المجتمع المدني يحظى باهتمام الباحثين في العديد من مجالات المعرفة في إطار العلوم الاجتماعية، خاصة علم السياسة، ولا يوجد عموما اتفاق عام على مفهوم المجتمع المدني، الذي يشمل بطبيعة الحال التنظيمات غير الرسمية "Informal Organizations" على مستويات الدولة والنظام الإقليمي، والنظام العالمي على حد سواء.

فالمجتمع المدني (civil society)، يعرف على أنه وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما هو يمثل مجموعة من قوى تميل عندما تحقق تطورا بعد ذلك الى إخضاع المجتمع السياسي ذاته، وأكد "هيجل" معنى المفهوم بأنه نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وبدأ مفهوم المجتمع المدني منذ عام 1840م، عندما كتب ماركس نقده لفلسفة " هيجل" للقانون".

فالمجتمع المدني هو أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها، بما يضمن أعلى درجة من المساواة فيما بينها. وهو يعتمد في ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الحكومة وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل، وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأتها وتطورها في المراحل اللاحقة لعصر التنوير بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبرت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وحاجته إلى الأمن والنظام، فالسلطة التي جسدتها الدولة ارتبطت في التاريخ بممارسة ألوان من الاستبداد والقهر والظلم والتعدي على حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضى والحروب وتسببت عهود حكم الملوك المستبدين في أوروبا في حدوث ثورات شعبية طالبت بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وهنا، ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وأن تعرض للاختلال بين الحرية والنظام وتمثلت تلك المنظمات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والتي أخذت صورة كيانات مستقلة عن الدولة. فلولا الاستقلال لما تمكنت من الحد من التسلط

والاستبداد الحكومي ووقف اعتداء السلطة على حقوق الأفراد والجماعات، وهكذا حدث التطور في معنى المجتمع المدني من وسيلة للتنظيم تهدف إلى الحفاظ على المصالح الخاصة فقط إلى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة.

يلعب المجتمع المدني دورا محوريا في التأسيس للحوكمة (الحكامة الرشيد)، بوصفه مجالا تتفاعل فيه مختلف الفواعل خارج إطار الدولة المؤسسي، ويمكن تعريف المجتمع المدني على أنه حسب "لاري دايمون"(Diamond Larry)، " حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستغلال ". من خلال هذا التعريف نستنتج أن المجتمع المدني يقوم على التطوعية الاستغلال المؤسسية والارتباط بمنظومة من المفاهيم ذات الصلة بحقوق الإنسان ومثل المواطنة الشرعية، المشاركة فمنظمات المجتمع المدني تستهدف رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة وتقوم بممارسة التطوير والإصلاح المستمر كما تعمل على إشراك الإفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة.